على هامش الصراحة

بيع أملاك الدولة!

■ إحسان شمران الياسري

كلما حاولنا نسيان العار الذي ألحقته بالمجتمع عمليات التطاول على المال العام والأملاك العامة، والتي رافق بعضها الأيام الأولى لسقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣، أو تلك التي استمرت بعده تحت مسميات وألوان مختلفة، تنهض الأخبار المريرة والمخزية عن محاولات (شرعنة) تلك الجرائم الأخلاقية والجنائية من قبل جهات رفيعة في الدولة.. ولسوف يكتب التاريخ بالأحرف السود أسماء السياسيين والأحزاب والجهات الدينية التي أجازت لنفسها التفكير بإعطاء الشرعية لتلك الجرائم، مثلما تحاول اليوم إعطاء شرعية لجرائم تزوير الوثائق والمحررات.

الأخبار الجديدة، وبعضها ليس جديداً بالواقع، تقول بان الدولة شكلت لجاناً للتعامل مع المتجاوزين على أملاكها بهدف (تمليكهم) هذه الأملاك. انتهت القصة، فالدولة تريد تمليك المتجاوزين للأموال التي وضعوا أيديهم عليها غصباً، أما بقية التفاصيل فلا قيمة لها، كأن تقوم اللجان بتقدير قيمة هذه الأملاك وكيفية سدادها وعدد سنوات تقسيط تلك الأقيام، وإمكانية بيع وشراء تلك الأملاك خلال فترة الحجز.

والدولة إذ تمنح الشرعية لفعل خاطئ، ولجريمة مؤكدة تقدم وعوداً مؤكدة، وليست ضمنية،على أنها ستجيز أي فعل بالاستيلاء على المال العام عند حلول أية فرصة لـ (فرهود).. بل إنها تعطي إشارة قوية للغاية بان الذين (تقاعسوا) عن الفرهود في موسمه (الحلال) قد خسروا فرصة هي ليست مسؤولة عن خسارتهم.. وكأنها تقول لهم (ياعمي انه ما منعتكم!)..

وبالموروث العراقي في التهكم، يصبح من امتنع عن نهب المال العام وأملاك الدولة مجرد (غشيم) في مهرجانات النهب المستمر منذ ٢٠٠٣، ناهيك عمن ساهم في حماية تلك الأملاك، وربما ذاد بحياته دفاعاً عنها.. ماذا سنطلق على ورثته.. أولاد الغشيم مثلاً؟؟. إن محاولة التخلص من الأحمال السياسية للناخبين باقتراح تشريعات غريبة سوف يدمر المؤسسة الحكومية وهيبة الدولة.. فليس صحيحاً أن يستحوذ العراقي على (حصته من النفط) بالقوة! فيما لا يتجرأ آخر على ذلك لدوافع أخلاقية عديدة، ثم ينتهي المطاف إلى توزيع الثروة النفطية بتلك الشاكلة.

إن اختيار الاستحواذ على الحصة من النفط بالطريقة التي ألفناها بعد عام ٢٠٠٣ يؤسس لجرائم أخرى قد نمشي إليها جميعاً عندما تحمي الدولة السارقين في وضح النهار، وتسجل السرقات بأسمائهم في دوائر التسجيل العقاري!!

لا أدري متى يقود عدد من البرلمانيين النجباء حملة وطنية كبرى لصيانة حرمة المال العام.. وتحريم إصدار القوانين التي تعطل القيم الاجتماعية السليمة.

العـــراق الجـديـــد.. وعُـقـــدة الجـــيران الـقـدمـاء

قضية ميناء مبارك الكويتي التي تفجرت لتأخذ أكثر من بُعد وإطار سياسي واقتصادي وثقافي ،وقرأنا الكثير من المقالات وسمعنا الكثير من التصريحات سواء العراقية منها أو الكويتية، وكل جانب يدلو بدلوه في قضية تشكل حالة واحدة فشل بعضنا في استيعابها والتعامل معها ، وهذه الحالة تتمثل بحقيقة علينا أن لا نجهلها نحن أبناء الشعب العراقي ولا يتجاهلها قادة السياسة في البلد والتي تتمثل بأن هناك (عراق جديد .. وجيران قدماء) ،

حسين علي الحمداني

وهـؤلاء الجـيران مـازالـوا محكومين بالماضي،هذا الماضي نحن تحررنا منه بنسبة كبيرة جداً فلم تعد ذاكرتنا تردد بأن الكويت المحافظة التاسعة عشرة،ولم تعد تستهوي مسامعنا أناشيد الحرب وبياناتها، لقد تغيرت مفاهيمنا بشكل إيجابي وكبير جداً، وسبب التحرر هذا يكمن في أننا تخلصنا من النظام السياسي الذي ظل يحكمنا عقوداً طويلة ، وتحررنا من أيدلوجية هذا النظام وغادرنا مناطق الخوف ومناطق العداء للآخرين، فيما نجد الجوار العراقي لم يطله التغيير، وبالتالي ظلت هنالك عقد مترسخة وثقافة مؤدلجة يستقي منها ما يشاء ويتعامل وفق رؤيته على إن العراق مازال عراق صدام والبعث.

إذن نحن استوعبنا التغيير الذي حصل في العراق وتجاوزنا عُقد الماضي بحروبها ودمائها وعدوانيتها وتحملنا ضرائب كثيرة فرضت علينا بموجب قرارات أممية احترمناها لأنها موروث ثقيل علينا تسديدة وينتهي مع آخر دفعة تعويضات يدفعها الشعب العراقي.

واستيعاب التغير هذا تُرجم بممارسات ديمقراطية أفـرزت لنا حكومات منتخبة،وحتى مناهجنا المدرسية تغيرت وباتت تتلاءم والعراق الجديد، مما سيؤدي بالتأكيد لانبعاث جيل عراقي ينفض ما تبقى من تراكمات الماضي،ولا ننسى أن ننبه لنقطة مهمة جداً تتمثل بأن أحدث جيل عراقي شاب الآن لا يعرف من هو صدام حسين ! ولا يعرف حتى غزو الكويت ولا الحرب مع إيران، لأن مناهجنا التعليمية وثقافتنا الموجودة الآن لا تقوم على نبش الماضي وإدارة الصراعات وفق مفاهيم الماضي وعُقده،الجيل العراقي ومنذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا ألغى حتى رمي الإطلاقات النارية في مراسيم تحية العلم كل يوم خميس في مدارس العراق كافة ، لأن هنالك مفاهيم جديدة طرحت نفسها بقوة وباتت هي من ترسم عملية بناء الإنسان العراقي الجديد، وبما أن هنالك إنساناً عراقياً جديداً فإن هنالك عراقاً جديداً. ولكن هل استوعبت دول الجوار العراقي هذا التغيير؟ من خلال ما يحصل الآن ليست هنالك أية مؤشرات تدلل على إن دول الجوار قد استوعبت التغيير في العراق وأدركته بشكل يجعل منها تغير تعاملها مع العراق الجديد، والسبب يكمن كما قلنا بأنها مازالت محكومة بعُقد الماضي وأحداثه ، وهذه الحالة ربما يكتشفها أي مواطن عراقي من خلال جملة من التصرفات التي تقوم بها دول الجوار تجاه العراق، قطع مياه الأنهر من قبل الجانب الإيراني لا يمثل سوى سلوك نابع من عداء وتصرف مازال يحتكم للماضي وما زال يرى العراق على أنه خاض حرباً طويلة معه ، وبالتالي يصدر أحكامه هذه وفق ثقافة أملتها عليه طبيعة النظام السياسي الذي لم يتغير في هذا البلد، القصف المستمر للقرى الحدودية في كردستان يندرج في هذا الإطار،رفض الكويت خروج العراق من طائلة البند السابع وإلغاء ما تبقى من تعويضات مفروضة على العراق ، لا يمكن إلا أن يكون ناجماً من عُقدة سياسية تمنع الكويتيين من إدراك ما حصل من تغيير كبير جداً في العراق. وربما يقول البعض بأن التغيير الذي حصل فاجأ هذه الدول ،وهذا يتنافى مع مسارات العمليات العسكرية نفسها التي انطلقت من الأراضي الكويتية في حرب (تحرير العراق٢٠٠٣) والتي باركتها القيادة هناك وهنأت الشعب العراقي في أكثر من مناسبة ، وهذا الحال ينطبق على إيران أيضا. فما هي المشكلة إذن ؟ باعتقادي لن يكون ميناء مبارك آخر المطاف ولا قطع مياه نهر الوند آخر العقوبات ، بقدر ما أن المشكلة تكمن في المفاهيم والأفكار التي ترفض التعامل مع العراق الجديد، والتي تفرض نفسها بقوة على القيادات السياسية في الكثير من البلدان المجاورة لنا ، وتجعلهم لا ينظرون للعراق إلا من زاوية العداء والعداء المتبادل ولن تكون هنالك ثمة أرضية صلبة لدى البعض تسمح لهم بأن ينظروا بعيون جديدة ،والسبب يكمن في أنهم لم يتغيروا وتلك مشكلتنا قبل أن تكون مشكلتهم ، لأننا من يدفع الثمن.

الـــبرامـــج الـتـلـفـزيـونـيـة مـشـكـلات ونـتـائـج

يلاحظ مشاهدو الفضائيات العراقية –على وجه الخصوص – أن عددا كبيرا ، متنوع الثقافة والأداء من مقدمي ومقدمات البرامج يظهر على الشاشة الفضية وهو لايدرك أهمية الرسالة التي يقوم بها.
ومن الطبيعي أن تختلف نوعيات البرامج تبعاً لتوجهات الفضائية وسياستها والجهة الممولة لها ،فهناك برامج سياسية ودينية ومنوعة وتاريخية وسياسية وحوارية عامة وتقارير وثائقية وغيرها.

باسم عبد الحميد حمّودي

وإذا كانت الصورة الكلاسيكية لشكل المقدم –المقدمة – قد جرى تعديلها باستمرار بحكم الضرورة وضغط العمل بحيث لم يعد وجه المقدم مهما قياسا إلى امتلاكه حيوية الحضور على الشاشة وقدرته على الحوار أو استمرار (عرض) صورته بنجاح للمشاهد .

من تجربة شخصية في الإعداد والتقديم الإذاعي والتلفزيوني –تمت منذ زمن – أقول إننا كنا نستعد لمقابلة الشخصية –الشخصيات – المستضافة ونكون على دراية بخبراتها واهتماماتهالنستطيع محاورتها بنجاح .

وإذا كان ذلك قد تم منذ أكثر من ثلاثين عاما، أيام لم يكن هناك انترنيت يعينك في الوصول إلى المعلومات الأولية عن شخصيات المقابلة وموضوعها فإن وجود برامج استطلاعية اليوم عن قضايا متعددة مثل مشاكل المياه والصرف الصحي ومشكلات التعليم الأهلي والنقل وسواها يتطلب وجود مقدم خبير يستطيع السيطرة على موضوعه بمساعدة ضرورية من المعد و(البروديوسر) المنتج وهو عادة –أو غيره – كاتب السيناريو الخاص بالبرنامج الذي يحدد الحركة العمل وكادر الحركة .

قبل فترة استمتعت بمشاهدة برنامج صحي لم يهتم مشاهدوه الذين كانوا برفقتي بجمال مقدمة البرنامج ولا تسريحتها (وقد كانت جميلة فعلا) بقدر ما اهتم المشاهدون بطبيعة الأسئلة الخاصة بالأدوية وحيوية العرض الذي قدمه الطبيب والصيدلاني اللذان استضافهما البرنامج ،لقد بدا من عرض البرنامج إن الشخصيتين المستضافتين قد وزعا العمل بينهما وأنهما يتحدثان عن موضوع جاف بحيوية ويشاركان في الحوار مع المقدمة في قضية لاتستهوي كثيرين لكنهما استطاعا بخبرة المحاور الذكي وباللغة التي يمتلكانها شد المشاهد للاستماع إلى التفاصيل التي كان من بينها مدى قدرة الدواء على التأثير على متناوله وهو يشرب الشاي أو القهوة أو العصير ،ذلك أن لكل حبة دواء وزنها وهي ترتبط بالمواد السائلة التي تؤخذ معها مما يضعف تأثيرها عند تناول المنبهات –كمثال –معها .

استمر العرض حيويا رغم موضوعه غير المشوّق بالنسبة للكثيرين في وقت نجد فيه أن مقدما أو ضيفا (ضيفة) يضيّعان موضوعا مهما ويضعفان مستوى تلقيه بسبب سوء الأداء وقلة المادة الثقافية التي يحملانها عن الموضوع إضافة لطريقة الإخراج الرديئة التي لاتحسن اختيار كوادر العمل والإضاءة السيئة التي تصاحب البرامج المسلوقة التي تتم في استديوهات لاتحمل الدرجة الملائمة فنيا .

بعض الفضائيات تحسن الصرف على استديوهات مخدومة ماديا مع إنارة مذهلة ولكنها لاتحسن اختيار المقدمة التي تظن أن تغيير اللكنة وإضعاف عراقيتها سيجعلها أكثر قبولا وهي تخطئ باستمرار في تلفظ أسماء المدن والقرى والشخصيات .

إن البرنامج الناجح مهما كان نوعه –إذا كان برنامج استوديو – يعتمدتصوير تقارير خارجية ناجحة وحضورضيوف بمستوى ممتاز يحسنون الحوار ومقدم –مقدمة – بمستوى المادة موضوع الحوار (سواء في التاريخ أو الأزياء أومسرح الطفل ... الخ) وهو يرتدي زيا مناسبا لموضوع العرض متكامل الشكل .

إننا نتحدث عن أنتاج برنامج ناجح سواءكان فنيا أم سياسيا أو سواهما وبرنامج الاستديو –الذي هو ليس على الهواء – يعتمد إنارة جيدة وكاميرات بمستوى البرنامج وديكور متوازن إضافة إلى المستوى الطيب للمقدم وضيوفه .

إننا هنا نتناسى معد البرنامج وهو واضع أسئلته والسيناريوالخاص به إذ هوالمكوّن الأساسي للنجاح إضافة للمخرج وكادر الإنارة والتصوير .

إن عملية إنتاج البرامج–لو أخذت القنوات بجديتها – لا تكاد تختلف عن عملية الإنتاج الدرامي إلا في التوجهات ،فهي بناء متكامل يقدمه إلى الشاشة الصغيرة فريق عمل متكامل الأدوات والمهمات. إن مبالغ طائلة تصرف على إنتاج برامج غير مخدومة فنيا أو معلوماتيا ،وهما أمران يضرّان بالقناة موضع البث وبسمعة الضيوف وكادر العمل ،وبالإمكان تحسين الإنتاج عند الالتفات إلى مكوناته وخدمتها بالتوجيه وبمراعاة توجهات المشاهدين ومستوى قبولهم للمادة موضع البث ،وذلك أمر يحققه التويتر والانترنيت ووسائل الاستقصاء الأخرى في عالم الميديا وهو عالم لو تعلمون –شديد الأسر والحيوية.

أكثر من مدربين

ساطع راجي

لا يخطئ من يقول إن وصف الجنود الأمريكان الذين سيبقون بعد ٢٠١١/١٢/٣١ بأنهم "مدربون" هو مجرد وصف للتملص القانوني ولإطعام الدعاية السياسية المدافعة عن زعماء يريدون تحقيق انتصارات ورقية، فمن سيتبقى من الأمريكان أكثر من مدربين بكثير بل إن الحاجة إلى مدربين هي آخر حاجات العراق وهي حاجة يمكن أن توفرها دول عدة غير الولايات المتحدة، والتدريب قضية لا تحتاج إلى كل هذا القلق الذي يسيطر على الساسة وهذه المناوشات التي تشهدها البلاد، ووجود المدربين أمر أهون من كل هذا الصخب، وبغض النظر عن التسمية فإن الجنود الأمريكان الذين سيبقون هم أكثر من مدربين والعراق بأمس الحاجة لوجودهم بدرجة توازي أو تفوق حاجة الولايات المتحدة للتواجد عسكريا في العراق.

العراق بحاجة لأكثر من مدربين لأن سياسة التسلح متعثرة وتدور في حلقات مفرغة ويتم التعامل مع ملف التسلح على انه مجرد ملف عادي يصلح للتجاذبات مثل أي ملف آخر.

والعراق بحاجة لأكثر من مدربين لأنه مازال بدون مؤسسات استخبارية حقيقية تعلمه بما يجري على أرضه أو قريبا من حدوده وللأسف، فأن العراقيين وتحديدا الزعماء يعرفون قبل غيرهم إن البلاد بحاجة الى قوة عسكرية جبارة للحفاظ على تماسك البلاد التي تبدو اليوم أقرب للتحول إلى مقاطعات تديرها قوى وأحزاب متنافرة لعدم وجود رؤية موحدة تجمع شتات الدولة وتدفعها للحركة في اتجاه محدد بدل أن تتحول (كما هو حاصل اليوم) جميع ملفاتها إلى فرص للتنازع بين الفرقاء.

وللأسف أيضا، فإن العراقيين وتحديدا الزعماء، يعرفون قبل غيرهم، إن لا رادع لغول الدكتاتورية الجاثم في نفوس الزعماء وأدبيات الأحزاب وثقافة المكونات الوطنية إلا بضامن دولي له القدر على وضع حد للطموحات الشخصية والحزبية والفئوية وفرض سلام ما ولو في أدنى المستويات بين المتنازعين العراقيين، وقد رأينا وما زلنا نرى اللعبة البشعة العابثة بالدستور وأصول الديمقراطية والحدود الدنيا من الالتزام الأخلاقي تجاه الناخبين.

مصدر الأسف هنا، إن العراقيين وتحديدا الزعماء يقفون عاجزين أمام ما تراكم من أخطاء بعضها صنعت عن عمد بأيد عراقية وأخرى صنعت بأيد أمريكية وصارت هذه الأخطاء يعاد إنتاجها عند كل منعطف باعتبارها ضرورة لبناء السطوة الشخصية أو الحزبية، كما إن بناء الدولة وأجهزتها السياسية والأمنية والإدارية والخدمية دخلت متاهة من الفوضى والفساد لا يمكن معها رؤية الأفق الزمني اللازم لجمع شتات الدولة التي عجزت اليوم عن معرفة خطط بناء ميناء كبير قريبا من حدودها وتعجز عن التعامل مع هذه الحقيقة بأي شكل كان، قبولا أو رفضا، كما تعجز هذه الدولة العراقية عن إنقاذ قراها من الجفاف الناجم عن قطع الجيران مياه الأنهار، كما تعجز عن إيقاف قصف الجيران أو شرح مبررات القصف للمواطنين، بل إن هذه الدولة تعجز عن الحفاظ على سجونها ومعتقلاتها ومنع النزلاء من الهرب مرة بعد أخرى، وهي دولة تعجز على مدار أشهر عديدة عن اختيار وزيرين أمنيين من بين ثلاثين مليون مواطن تقريبا، وهي دولة رفعت يديها استسلاماً أمام جرائم عدة على رأسها التزوير وراحت تبرر للمزورين وتريد العفو عنهم، فعن أي جاهزية يدور اللغط والدولة ليست أسلحة وعساكر فقط؟، ولكل ذلك هناك حاجة لأكثر من مدربين، وهذه الحاجة ثقيلة على العراق والولايات المتحدة لأنها تأتي تحت ضغط أوضاع المنطقة وأوضاع العراق الداخلية المتوترة وليست في سياق التحالف التقليدي الذي تقيمه الولايات المتحدة مع دول حليفة في المنطقة، فالوجود الأمريكي تحت أي تسمية سيؤدي إلى أزمة داخلية عراقية مفتعلة لأغراض حزبية في الدرجة الأولى ولن تكون أزمة بلا ملحقات أمنية.

المـــقـــاولات.. مـهـنـة أم سـلـوك اجـتـمـاعـي؟

د.طالب المحسن

قرب جدار الكرملن ومساء كان يأتي رجل كل يوم ويصرخ بأعلى صوته (خروتشوف مجنون خروتشوف مجنون)، ثم يلوذ بالفرار ،وقد نصب له الحرس كمينا حتى وقع بالفخ وحكمته المحكمه بعشر سنيين سجن ، الخمسة الأولى لانه اعتدى على اكبر شخصيه في جمهوريات الاتحاد السوفياتي والخمسة الثانية لأنه أذاع سرا من إسرار الدوله !!

قبل أيام وعلى قناة الفيحاء كان لقاء مع السيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية ، وقال : لولا الخلافات السياسية بيننا نحن القادة لتحولنا إلى مقاولين لبناء العراق !!! طبعا ليست زلة لسان ، فلم يقل نتحول إلى حراس ، عمال أو بناة بل إلى مقاولين ،وكأنه بهذا يكون صاحب فضل جم علينا.....والأدهى من ذلك لم اسمع من السياسيين الآخرين أي كلمة عتاب أو لوم للهاشمي ، لأنه أذاع سرا من إسرار الدوله لكن– كما يبدو– من المشهد إن هذا السر لم يعد خافيا. أحدهم صرح لجريدة المدى إن إعادة إعمار فندق الشيراتون قد اشترك فيها مقاولون لم يمارسوا المهنة بل إن بعضهم سواق استفادوا من قربهم للمتنفذين ، لذلك لا عجب أن ترى أدوات بدائيه في إعمار واحد من اكبر فنادق العراق !!

لعن الله الراشي والمرتشي ، لا ادري هل هنالك من يؤول الراشي في هذا الحديث الشريف وإلا كيف نبرر ظاهرة الرشوة في دولة تحكمها أحزاب إسلامية؟ !

منظر الهياكل الحديدية لمدارس مزعومة أصبح منظرا مقرفا وكأنها هياكل عظمية لكائنات أسطورية ، ويتساءل الطلبة متى تكتسي هذه العظام لحما كي تدب الروح في مدارس جديدة أم أنهم ينتظرون الإجابة من مقاولين جدد.

المقاول لم يسمم الحياة السياسية فحسب بل سمم المجتمع وألقى بظله الثقيل على مجمل العلاقات العامة وأصبح هامش الربح والخسارة مقياسا وكذلك الحصول على مآرب بأية طريقه أضحت جزءاً من السلوك العام ، فإن حادثا مروريا بسيطا قد يستنزف الكثير من إمكاناتك وتصبح موردا اقتصاديا للطرف الآخر ،حتى العشيرة (ليست الكل) تحولت في بعض مفاصلها إلى كتلة اقتصادية تتحرك بحسابات الربح والخسارة . إن كثيرا من الأطباء اليوم يمتنعون من إجراء عمليات جراحيه خوفا من نتائج قد لا تعجب المريض وحينها على الطبيب أن يدفع (الفصل) ،وهو مبلغ قد يعادل تعب الطبيب طيلة عمره ،علما إن هامش الخطورة في أية عمليه جراحيه تقره كل مستشفيات العالم، بينما مريضنا في الخارج يدفع أجورا مضاعفة ويتقبل كل النتائج عن طيب خاطر. بعض مشاريع الدولة تمر عبر أراض زراعيه أو قريبة منها حينها تصبح الشركة المنفذة تحت رحمة المتنفذين هناك وعليها أن تدفع مبالغ طائلة لحماية نفسها أولا!!. احدهم مرت أسلاك شركه تركية قرب أراضيه فرفض ذلك ووقف ضد المشروع إلا أن تدفع الشركة التركية مبلغا كبيرا ،وحين استفسروا عن دواعي هذا الطلب قال صاحبنا إن الجيش العثماني قتل بقره لجده وهو اليوم يطالب بالتعويض ، طبعا حسبها على اعتبار البقرة حية ترزق وحسب ولاداتها وحليبها !! بل إن أحزابا تمارس الدور نفسه وتفرض نسبه مقطوعة من الإرباح على المشاريع التي تمر بمناطق نفوذها . حتى التعليم فأن الدروس الخصوصية تكسر ظهر العائلة العراقية إن كان لها ظهر أصلا. المستشفيات الأهلية حدث ولاحرج بعد أن شطبت الولادة الطبيعية من نشاطاتها ويقوم الأطباء أنفسهم بإقناع المسكينة بكل الحجج غير الطبية !!

الأدويـة مختلفة المناشئ والموجودة في الصيدلية!!(غير صيدلي بشكل عام) يعددها للمريض الذي لايمتلك دفاعا عن نفسه ويدفع ما يطلب منه دون وجود تسعيرة لأي علاج .

رجل المرور يتصيدك ليوقفك جانبا حيث تحل المشكلة ، باختصار أينما وليت وجهك فعليك أن تدفع . يقول الشيخ علي حاتم إن شيوخا ذهبوا للخليج يستجدون أموالا بحجة مساعدة الأرامل والأيتام وقد جمعوا مئة مليون دولار عن طريق الشيخة موزة لم تصل منها موزة واحدة لأي يتيم أو أرملة. المجتمع العراقي في بداياته ولإدراكه أهمية الاقتصاد أطلق تسمية الحرامي على السراق وكأنه اختزل كل الحرام بهذا السلوك وحين دمغوا الشرطة بلقب أبو الواشرات انما ليضعوا حدا لأي سلوك يتجاوز على الآخرين ،ولو قيض لحرامي قديم أن يرى ما آلت إليه الأمور اليوم لاستغرب كثيرا كون الحرامية هم رجال الدولة والأغنياء، والغريب الغريب جدا إن المجتمع العراقي الحالي لم يفلح بإنتاج تسميات تحد من هذه الظاهرة بل انه لم يتمكن من ابتداع أمثال شعبيه توصم هذه الظاهره.....باختصار إن المقاول والمقاولة ليست ظاهره محدودة بل أنها ضاربة بالعمق وبحاجه ماسة إلى تصدي المثقفين والقوى الوطنية .